التكامل العربى فى مواجهة التحديات الدولية والإقليمية

بقلم / ضياء رشوان
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

لغت الأزمة الاقتصادية العالمية ذروتها فى الشهور الماضية، وتضاعفت تأثيراتها السلبية على مختلف دول ومناطق العالم ومن بينها الدول العربية، رغم اختلاف عمق وتنوع هذه التأثيرات من دولة لأخرى.

وفى مواجهة هذه التأثيرات؛ كانت هناك اجتهادات قامت بها كل دولة عربية فى حدود إمكاناتها وقدراتها، من أجل اتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمة ومعالجة السلبيات الناجمة عنها، وتوفير الحماية الاجتماعية لشعوبها من الآثار الثقيلة للأزمة خاصة ارتفاع نسب التضخم وأسعار السلع، وتراجع النمو وفرص العمل وتزايد الضغوط على العملات المحلية.

وإلى جانب هذه الجهود الوطنية فى العديد من الدول العربية المتأثرة بالأزمة، كانت هناك جهود عربية جماعية، وإن تعلق الأمر بمجموعات محدودة من الدول العربية، كان من بينها الشراكة الاقتصادية التى تجمع كلاً من: مصر والأردن والعراق والبحرين، وهى شراكة قطعت خطوات جيدة فى مجال التبادل التجارى، والمشروعات المشتركة وتشجيع الاستثمارات، إضافة إلى التنسيق السياسى والتشاور المستمر بين قيادات هذه الدول.

فى الاتجاه نفسه، عقدت فى بداية عام ٢٠٢٣ قمة أبو ظبى التشاورية التى ضمت قادة دول مجلس التعاون وكلا من مصر والأردن، والتى حملت

شعار "الازدهار والاستقرار فى المنطقة"، حيث جمعت بين القضايا والشراكات الاقتصادية، وبين أهمية تحقيق الاستقراروالتعاون الاستراتيجى بين هذه المجموعة من الدول، حيث أكد البيان الختامى على عدد من المبادئ من بينها: الأهمية القصوى لتنسيق المواقف بين الدول العربية فى مواجهة التحديات، ووضع مبادئ أساسية فى التعامل مع الأطراف الإقليمية والعالمية والعلاقات معها على أساس الالتزام بقواعد حسن الجوار، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية.

كما أكدت القمة على "أهمية التواصل من أجل البناء والتنمية والازدهار والتعاون وبناء الشراكات الاقتصادية والتنموية بين هذه المجموعة من الدول وعلى المستوى العربى بشكل عام، باعتبار أن ذلك هو المدخل الأساسى لتحقيق التنمية وصنع مستقبل أفضل للشعوب، فى ظل عالم يموج بالتحولات فى مختلف المجالات"

هذه الجهود وغيرها من محاولات التنسيق والتعاون بين مجموعات من الدول العربية هو أمر مهم ومفيد فى مواجهة أزمات عالمية وإقليمية عاتية، ولكن هذه الأوضاع تتطلب عملاً عربياً جماعياً يضم مجمل الدول العربية، وتعزيز التكامل فيما بينها فى مجالات التصنيع والتجارة وتبادل السلع والاستثمارات وعناصر الإنتاج.

فمثل هذا الجهد الجماعى مازال أقل من المطلوب، سواء من خلال الجامعة العربية ومنظماتها، أو من خلال التعاون العربى المباشر فى إطار جماعى، خاصة أن ما صدر عن القمة العربية الأخيرة لم يحظ بتطبيق عملى مؤثر فى مواجهة التحديات الاقتصادية التى تواجه الأمة العربية.